Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (4) April (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

سياسة بريطانيا تجاه الملايو ١٨٧٤-١٩١٤

أ.م. د. كفاح جمعة وجر
الجامعة المستنصرية / كلية الاداب / قسم التاريخ

British Policy Towards Malaya 1874- 1914

Assis. Prof. Kifah Jum'a Wijer
Al-Mustansiriyah University / College of Arts- Department of History
dr.kefahj.wiger@ uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

بدأ الاهتمام البريطاني بالملايو منذ عام ١٧٨٦ بعد ان استاجرت شركة الهند الشرقية الانكليزية جزيرة بينانغ، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سعت لتامين مصالحها في المنطقة بعد ازدياد التنافس الاستعماري واندلاع حروب اهلية في بعض ولايات الملايو واستنجاد حكامها ببريطانيا، لذا وقعت معاهدة بانكور عام ١٨٧٤ التي عدت بداية للتدخل الرسمي في الملايو اذ تم تعيين مقيم بريطاني في كل ولاية، الا انها لم تكتف بذلك بل ضمت الولايات في اتحاد فيدرالي عام ١٨٩٦ تحت سلطة المقيم العام الذي اصبح المتحكم في الشؤون الملاوية ، في حين اقتصر دور الحكام على الشؤون الدينية. ومنذ اواخر القرن التاسع عشر ادركت بريطانيا ضعف سيام وتعرضها للتهديد من قبل فرنسا لذلك قررت السيطرة على الولايات الشمالية الملاوية الخاضعة لها، وبالفعل وقعت معاهدة مع ملك سيام عام ١٩٠٩ ضمنت سيطرتها على الولايات وبدات بتعيين المستشارين البريطانيين حتى عام ١٩١٤ اذ وافقت ولاية جوهر على قبول مستشار بريطاني .

الكلمات المفتاحية : بريطانيا ، الملايو . سياسة – تجاه

Abstract

British interest in Malaya began in 1786 after the English East India Company leased the island of Penang. During the second half of the nineteenth century, Britain sought to secure its interests in the region following the intensification of colonial competition and the outbreak of civil wars in some of the Malay states, whose rulers appealed to Britain for assistance. Consequently, the Pangkor Treaty was signed in 1874, which was considered the beginning of official intervention in Malaya, as a British Resident was appointed in each state. However, Britain did not stop there; rather, it united the states into a federal union in 1896 under the authority of the Resident-General, who became the controller of Malay affairs, while the role of the rulers was limited to religious matters. Since the late nineteenth century, Britain had realized the weakness of Siam and its exposure to threats from France; therefore, it decided to take control of the northern Malay states that were under Siamese authority. Indeed, a treaty was signed with the King of Siam in 1909 that guaranteed British control over these states, and Britain began appointing British advisers until 1914, when the state of Johor agreed to accept a British adviser.

Keywords: Britain, Malaya – Policy -Towards

المقدمة

تضافرت عوامل عدة دفعت بريطانيا للتدخل في شؤون الملايو اهمها ازدياد التنافس الاستعماري لاسيما الالماني والفرنسي والهولندي على منطقة جنوب شرق اسيا مما شكل تهديد على مصالحها، فضلا عن اندلاع صراع على العرش في بعض الولايات الملاوية فاثر ذلك بشكل سلبي وتضررت مصالحها فاتخذت من استنجاد بعض الحكام لاسيما حاكم ولاية بيراك الذي طلب من البريطانيين التدخل وبالتالي عقدت معاهدة بانكور عام ١٨٧٤، ثم سعت لاحكام سيطرتها بشكل اكبر فضمت الولايات في اتحاد عام ١٨٩٦ تحت سلطة المقيم العام البريطاني، وفي عام ١٩٠٩ نجحت في السيطرة على الولايات الخاضعة لسيام خشية ان تخضع لقوى اخرى لاسيما وان سيام لم تكن قادرة على حماية الولايات، وفي عام

١٩١٤ احكمت بريطانيا سيطرتها على الولايات بعد ان وافق حكامها على قبول مستشارين بريطانيين قسم البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة اهتم التمهيد في توضيح سياسة بريطانيا من (١٨٦٧-١٨٧٤) ، اما المبحث الاول فركز على سياسة بريطانيا من توقيع اتفاقية بانكور حتى انشاء الاتحاد (١٨٧٤-١٨٩٦) وقسم على محورين الاول معاهدة بانكور واثرها على الولايات والثاني الادارة في عهد المقيمين، اما المبحث الثاني تناول سياسة بريطانيا خلال المرحلة من (١٨٩٦-١٩٠٩) مرحلة تشكيل الولايات الفيدرالية، واخيرا اختص المبحث الثالث في توضيح سياسة بريطانيا تجاه الولايات الخاضعة للنفوذ السيامي (١٩٠٩-١٩١٤)

التمهيد : سياسة بريطانيا تجاه الملايو ١٨٦٧-١٨٧٤

تقع الملايو (Malay) في جنوب شرقي اسيا ويحدها من الشمال تايلند، ومن الجنوب اندونيسيا، اما من الغرب فتحدها سنغافورة في حين تحدها ولاية بورنيو الاندونيسية من الشرق. دخل الاسلام الى الملايو في القرن الحادي عشر عن طريق التجار العرب وقد اسلم ملك ملقا احدى مناطق الملايو وتسمى بأسم السلطان محمد شاه، وكانت ملقا نقطة انطلاق الاسلام الى باقي المناطق المجاورة (البحراني و عبد المهدي راشد، ٢٠٢٣، صفحة ١١٥)وصل الاستعمار الاوروبي الى الملايو في القرن السادس عشر ففي عام ١٥١١ احتل البرتغاليون ملقا، وفي عام ١٦٤١ وصل الاستعمار الهولندي تم الاستيلاء على ميناء ملقا الذي كان يمثل مركزا تجاريا وسياسيا (الفهد، ٢٠٠٨، صفحة ١٤١) (عتريس، ٢٠٠٢، صفحة ٤٠٠)تعود العلاقات البريطانية الملاوية الى عام ١٧٧١ اذا وصل احد المغامرين من الهند ويدعى فرنسيس لايت (Francis Light) الى قدح (Kedah) وعقد مع سلطانها معاهدة لصالح شركة الهند الشرقية الانكليزية تقضي باستئجار جزيرة بينانغ (Penang) التابعه له، لكن الشركة رفضت الامر كونه تم دون تفويض منها، الا ان الوضع تغير بعد قيام الثورة الامريكية فتم ارسال لايت مرة اخرى لتجديد ماتم الاتفاق عليه سابقا، وفي عام ١٧٨٦ اصبحت جزيرة بينانغ تحت النفوذ البريطاني (جابر، ١٩٩٠، صفحة ١٤٢)ازداد التدخل البريطاني في الملايو خلال الحروب النابليونية فبعد سيطرة فرنسا على هولندا احتلت القوات البريطانية القادمة من الهند ملقا رسميًا عام ١٧٩٥ (Virginia Matheson Hooker, 2003, p. 102) ثم احتلت جاوه وباقي جزر الهند الشرقية عام ١٨١١وعين توماس ستامفورد رافلز(Thomas Stamford Raffles) حاكما عاما عليها، ثم اعيدت الى هولندا بعد انتهاء الحروب (عزيز، ٢٠٠٩، صفحة ٨٧)سعى رافلز للبحث عن موقع اخر وبالفعل تمكن عام ١٨١٩ من الحصول على جزيرة سنغافورة (Singapore) من سلطان جوهر(Johor) الامر الذي اثار استياء هولندا وانتهى االخلاف بتوقيع معاهدة عام ١٨٢٤ اعترفت بموجبها هولندا بحق بريطانيا بالسيطرة على سنغافورة وبينانج وملقا (مقلد، ١٩٦٦، صفحة ١٣٩) وفي عام ١٨٢٦ اطلق عليها مستوطنات المضيق، واصبحت سنغافورة عاصمة منذ عام ١٨٣٠ (عزيز، ٢٠٠٩، صفحة ٨٨) (الفهد، ٢٠٠٨، صفحة ١٤٢) . في عام ١٨٦٧ تحولت هذه المستوطنات الى مستعمرات تاج بريطانية وتم تعيين هاري اورد (Harry George Ord) اول حاكم لها (**ولد عام ١٨١٩، بدأ حياته المهنية ضمن سلاح المهندسين الملكي، كُلِّف بدراسة قضايا غرب أفريقيا (١٨٥٦-١٨٥٧) عيَّن نائبًا لحاكم دومينيكا (١٨٥٧-١٨٦٠) ثم حاكمًا لجزر برمودا (١٨٦٠-١٨٦٦)، اصبح عام ١٨٦٧ أول حاكم لمستوطنات المضائق حتى عام ١٨٧٣، تُوِّجت مسيرته بمنحه وسام الصليب الأكبر من رتبة القديس ميخائيل والقديس جورج عام ١٨٨١. توفي عام ١٨٨٥**) (Lee & Baldwin, 1903, p. 978)، لكنه لم يستطع التدخل في امور الملايو بسبب تبني بريطانيا انذاك سياسة عدم التدخل (Macintyre, 1961, p. 47)

يمكن القول ان الظروف تغيرت واضطرت بريطانيا للتدخل لاسباب عدة اهمها فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ مما ادى الى تضاعف الملاحة والتجارة مع بلدان الشرق الاقصى، توحد المانيا عام ١٨٧١ ومنافستها للدول الاستعمارية لاسيما بريطانيا في التجارة والاستعمار ايضا، (جابر، ١٩٩٠، صفحة ١٤٨)، ازدياد اهتمام هولندا باكمال استعمار جزر الهند الشرقية (اندونيسيا) ، تجدد النشاط الاستعماري الفرنسي في الهند الصينية (Hall, 1955, p. 475)، فضلا عن الاسباب الاقتصادية اذ ازداد الطلب العالمي على معدن القصدير المستخرج من مناجم الملايو (جابر، ١٩٩٠، صفحة ١٤٨)من ناحية اخرى كان للاوضاع الداخلية في ولايات الملايو اثر في دفع بريطانيا للتدخل لاسيما بعد تضرر مصالحها الاقتصادية، ففي عام ١٨٧١ تعرضت سفينة تجارية بريطانية للقرصنة على يد صينيين ومالاويين من سيلانغور(Selangor) (Hall, 1955, p. 474) ، فضلا عن ذلك شهدت سيلانغور حرب اهلية على السلطة مما ادى الى تفاقم الوضع لدرجة أن إمدادات القصدير لتجار ملقا وسنغافورة تعرّضت للتهديد (Swettenham, 1906, p. 115) في الوقت ذاته شهدت ولاية بيراك(Perak) صراع على السلطة بين راجا عبد الله وراجا اسماعيل وساند كبار الزعماء اسماعيل، فاثار هذا الامر استياء عبد الله ونظرا لعدم قدرته على مواجهة منافسيه استنجد بحاكم المضيق وكتب ماحدث طالبًا الاعتراف به سلطانًا، وطلب أيضًا إرسال ضابط بريطاني إليه لتعليمه فن الإدارة (Swettenham, 1906, p. 123) إلى جانب الخلافات الداخلية بين زعماء الملايو أنفسهم، تفاقمت مشكلة الغزو الجماعي لعمال المناجم الصينيين لمناطق القصدير لمختلف الولايات وشهدت

لاروت (Larut) عام ١٨٧٢ حربا بين مجموعتين تضررت على اثرها بينانغ (John G. Butcher, 1979, p. 5) وعندما اقترح السير هاري أورد عقد اجتماع للزعماء لتسوية المسألة، رفضوا الحضور، وكان عاجزًا عن التدخل أكثر بسبب تعليمات المكتب الاستعماري (Macintyre, 1961, p. 62)في عام ١٨٧٣ تلقى اورد عريضة من ٢٤٨ صينياً تضم كل التجار الصينيين البارزين في مستوطنات المضيق يطلبون الحماية لتجارتهم المشروعة، فكتب تقرير إلى وزير الدولة للمستعمرات اللورد كيمبرلي (John Wodehouse, Kimberley) (وُلد عام ١٨٢٦، تلقى تعليمه في جامعة أكسفورد وحصل على الدرجة الأولى في الآداب الإنسانية عام ١٨٤٧،عيّن وزيرًا للهند ونائب الملك في أيرلندا، تولى منصب وزير المستعمرات لأول مرة عام ١٨٧٠ وأدار السياسات البريطانية تجاه جميع المستعمرات بما فيها مستعمرات المضيق في جنوب شرق آسيا مشرفًا على تعيين الحكام وتنظيم الشؤون الإدارية والتجارية، كان عضوًا في مجلس جامعة لندن ورئيسًا لجامعة كوليدج، برز كزعيم لحزب الليبراليين في مجلس اللوردات، ترك إرثًا مهمًا في إدارة المستعمرات البريطانية وصياغة السياسات الاستعمارية، توفي في لندن عام ١٩٠٢) (Company, 1903, pp. 502–503) جاء فيه " في الواقع، فإن الوضع الحالي في شبه جزيرة الملايو هو ... أن أغنى جزء منها في أيدي الخارجين عن القانون والمضطربين، وباستثناء جوهر، فإن النظام لا يُحافظ عليه إلا في تلك الولايات التي تعتمد بدرجة معينة على سيام." (Hall, 1955, p. 474_ازدادت الامور تعقيدا بعد ورود معلومات تفيد بان بعض حكام الملايو سوف يطلبون المساعدة والحماية من المانيا في حال عدم قدرة بريطانيا على حمايتهم، الامر الذي اثار قلق بريطانيا ووجدت من الافضل تغيير سياستها للحفاظ على مصالحها (Macintyre, 1961, p. 65) (John G. Butcher, 1979, p. 6) في عام ١٨٧٣ تم تعيين السير اندرو كلارك (Andrew Clarke) (وُلد عام ١٨٢٤، تلقى تعليمه في مدرسة كينغز في كانتربري ثم في كلية وولويتش العسكرية قبل أن يلتحق بسلاح المهندسين الملكي عام ١٨٤٤، عيِّن عام ١٨٧٣ حاكمًا عامًا لمستوطنات المضيق حتى عام ١٨٧٥، أصبح عضوًا في المجلس الأعلى للحاكم العام ومديرًا لدائرة الأشغال العامة (١٨٧٥ – ١٨٨٠) ، تولى قيادة مدرسة المهندسين العسكريين (١٨٨٠–١٨٨٢) ، عُيّن مفتشًا عامًا للتحصينات (١٨٨٢–١٨٨٦) ، رقي الى رتبة فريق عام ١٨٨٦، توفي عام ١٩٠٢) (Buckland, 1906, p. 83) مقيما لمستوطنات المضيق بعد انتهاء عهد اورد، وطلب منه اللورد كيمبرلي ايجاد اقتراحات محددة لحل مشكلة الملايو، فضلا عن التأكد من الوضع الفعلي في كل ولاية وتقديم تقرير عن الخطوات الممكنة لاستعادة النظام وحماية التجارة (Hall, 1955, p. 475) تابع اللورد كيمبرلي" أود منك تحديدًا أن تفكر فيما إذا كان من المستحسن تعيين ضابط بريطاني للإقامة في أي من الولايات، لا يمكن بالطبع، أن يتم هذا التعيين إلا بموافقة كاملة من الحكومة المحلية، وسيتعين على حكومة مستوطنات المضيق تحمل النفقات المرتبطة به (John S. Bastin, 1967, p. 69)

المبحث الاول : سياسة بريطانيا تجاه الملايو(١٨٧٤–١٨٩٦)

اولا : معاهدة بانكور واثرها على الولايات

بدأ السير اندرو كلارك عمله بارسال بيكرينغ(Bikringh) مستشار حكومة المضيق للشؤون الصينية إلى بينانغ في الثالث من كانون الثاني١٨٧٤ لمعرفة ما إذا كان من الممكن إيجاد أساس للتفاوض بين الصينيين من قبيلة لاروت، وبعد مفاوضات نجح في اقناعهم للوصول الى اتفاق ودعاهم للحضور لعقد اتفاقية بحضور كلارك ، وفي الخامس عشر من كانون الثاني وافق ستة وعشرون زعيمًا صينيًا ومالك مناجم على ما يلي أن يقوم كلا الجانبين بنزع سلاحهما وتدمير أسوارهما، أن تقوم لجنة من المسؤولين البريطانيين مع ممثلين صينيين اثنين بتسوية جميع المطالبات المتعلقة بالمناجم، أن تكون الترتيبات المستقبلية في لاروت تحت سيطرة مقيم بريطاني، واخيرا عليهم أن يوقعوا على سند بقيمة ٥٠ ألف دولار للحفاظ على السلام والالتزام بأحكام الاتفاقية (C. D. COWAN, 1961, p. 184) في الوقت ذاته جرت محادثات بين زعماء بيراك لغرض حل مشكلة الصراع بين عبد الله واسماعيل، وفي العشرين من كانون الثاني ١٨٧٤ تم التوقيع على معاهدة بانكور (Pangkor) في جزيرة بانكور عند مصب نهر بيراك، نصت على الاعتراف بعبد الله سلطانًا لبيراك (Swettenham, 1906, p. 176) (John G. Butcher, 1979, p. 6)فضلا عن البنود الاخرى التي غيرت اوضاع الملايو واهمها البند السادس الذي نص على أن يستقبل السلطان ويوفر إقامة مناسبة لضابط بريطاني يُطلق عليه اسم المقيم، ويُعتمد لدى بلاطه ويُطلب منه الأخذ برأيه والعمل به في جميع المسائل الأخرى، باستثناء تلك التي تتعلق بالدين والعادات الملاوية (Parkinson, 1960 , p. 136)، اما البند العاشر نص على أن يتم تنظيم تحصيل ومراقبة جميع الإيرادات والإدارة العامة للبلاد بموجب مشورة هؤلاء المقيمين (Amin & Caldwell, 1977, p. 13) اكتسبت معاهدة بانكور أهمية خاصة في التاريخ الملاوي إذ تُعتبر بداية التدخل البريطاني الرسمي في شؤون الملايو (Virginia Matheson Hooker, 2003, p. 128) فبعد هذه المعاهدة وجه كلارك انظاره الى ولاية سيلانغور مستغلا تعرض احدى السفن البريطانية للقرصنة والتي أسفرت عن مقتل ثمانية رعايا بريطانيين على يد قراصنة يعملون لدى

أحد أبناء السلطان عبد الصمد، فتوجه الى سيلانغور في شباط ١٨٧٤ برفقة قائد الأسطول الصيني في عرض بحري، الامر الذي اثار قلق السلطان (C. D. COWAN, 1961, p. 189)بعد مفاوضات وافق السلطان على محاكمة المتهمين لكن دون توقيع معاهدة، ومن جانبه ترك كلارك فرانك سويتنهام(Sir Frank Athelstone Swettenham) **(وُلِد عام ١٨٥٠، تميّز بإتقانه اللغة والثقافة الملايوية ومهاراته الدبلوماسية مما أهّله للاضطلاع بدور محوري في رسم مستقبل شبه الجزيرة الملايوية، شارك في سن الرابعة والعشرين في صياغة اتفاق بانكور وشهد توقيعه عام ١٨٧٤، عُيّن مساعداً للمقيم البريطاني في سيلانغور قبل أن يتدرج في مناصب السكرتير الاستعماري المساعد والمقيم في سيلانغور ثم في بيراك، كان من أبرز الداعين إلى توحيد الكيانات السياسية في الملايو ونجح في إقناع الحكام بتوقيع معاهدة ١٨٩٦ التي أدت إلى قيام ولايات الملايو المتحدة تولى فيها منصب المقيم العام(١٨٩٦-١٩٠٠)، توفي عام ١٩٤٦)** (Gin, 2004, pp. 1283-1284) مستشارًا غير رسمي وقد نجح بلباقته في كسب ود السلطان فكتب السلطان الى كلارك مانصه "سأكون في غاية السعادة لو أن صديقي أصلح حال بلدي وجمع جميع الضرائب" (Hall, 1955, p. 476) ، فضلا عن ذلك نجح كلارك في حل الخلاف بين السلطان عبد الصمد ونائبه تنكو ضياء الدين (C. D. COWAN, 1961, p. 190)لم ينته الامر عند هذا الحد، بل ان كلارك تدخل في حل مشاكل ولاية سونجي أوجونغ (Sungei Ujong) في نيسان ١٨٧٤ اذ كان جامعو الضرائب غير الشرعيين يضايقون عمال المناجم الصينيين على نهر لينغي فأقنع زعماء سونغي أوجونغ ولينغي بالتوقيع على تعهد يتضمن التخلي عن هذه الممارسة والحفاظ على السلام مقابل الحماية البريطانية، عندها طلب داتو كيانا بوترا احد زعماء سونغ اوجونغ تعيين ضابطًا بريطانيًا ، الا ان داتو بندر الذي كان يعتمد في دخله على قمع عمال المناجم الصينيين اعترض على الترتيب الجديد (Hall, 1955, p. 477) مما ادى الى اندلاع حرب اهلية بينه وبين داتو كيانا فسارعت بريطانيا لدعم الاخير وتم إرسال قوة بريطانية مسلحة، وبعد مناوشات تمت السيطرة على المنطقة بعد استسلام داتو بندر (C. D. COWAN, 1961, pp. 207-209) اما ولاية باهانج (Pahang) فلم يتم تعيين مقيم بريطاني فيها حتى عام ١٨٨٨ ويعود السبب الى استقرار الاوضاع الداخلية وعدم وجود صراع على السلطة عكس الولايات الاخرى ، لذا لم تجد بريطانيا حجة للتدخل، وخلال زيارة كلارك للولاية حاول اقناع الحاكم بتعيين مقيم يقدم المشورة ، لكنه رفض الطلب بشكل مؤدب (Thio, 1969, p. 62) هكذا احكمت بريطانيا سيطرتها على ولايات الملايو ففي تشرين الثاني ١٨٧٤ صدرت التعليمات من وزير المستعمرات بتعيين المقيمين في الولايات الملاوية فعين جيمس بيرش (James Wheeler Woodford Birch) **(ولد عام ١٨٢٦، بدأ حياته المهنية طالبَ بحري في البحرية الملكية البريطانية، التحق عام ١٨٤٦ بالخدمة الحكومية في سيلان (سريلانكا حالياً) حيث تدرّج في مناصب إدارية وقضائية، عُيّن وكيلاً للحكومة في الإقليم الشرقي من جزيرة سيلان (١٨٦٨-١٨٧٠) أصبح عام ١٨٧٠ سكرتيراً استعمارياً لمستعمرات المضائق، اختير عام ١٨٧٤ أول مقيم بريطاني في ولاية بيراك، واجه معارضة شديدة من زعماء الملايو بسبب إصلاحاته وتدخله في شؤون الحكم، اغتيل في الثاني من تشرين الثاني ١٨٧٥)** (Stevenson, 1975, p. 19) مقيمًا في بيراك مع تعيين الكابتن سبيدي (Speedy) مساعد مقيم، اما ديفيدسون(Guthrie Davison) فعين مقيمًا في سيلانغور مع تعيين فرانك سويتنهام مساعد مقيم، في حين عين الكابتن تاتهام (Tatiham)) مساعدًا مقيمًا في سونجي أوجونغ (Swettenham, 1906, p. 192)يمكن القول ان علاقة المقيمين مع حكام ولايات سيلانغور وسونجي أوجونغ كانت جيدة الى حد ما بسبب توافق مصالحهم مع وجود المقيمين، اذ لم يكن داتو كيانا مؤهل للتعامل بمفرده مع مهمة إبقاء عمال المناجم الصينيين تحت السيطرة، اما السلطان عبد الصمد كان يرغب في ترك الآخرين يتحملون عبء الإدارة طالما كانت إيراداته مضمونة، لذا كان الزعماء مستعدين للتعاون مع المقيمين وقبول نصائحهم وبالتالي سيطروا سيطرةً فعليةً على ولاياتهم فكانت الظروف في سيلانغور وسونغاي أوجونغ مثاليةً قدر الإمكان، إما النظامٍ يحكم فيه الحاكم المحلي بمشورة المقيمين، أو لحكم المقيمين بموافقة الزعماء (C. D. COWAN, 1961, p. 215) اما في ولاية بيراك فان الوضع مختلف اذ واجه بيرش معارضة كبيرة من قبل الزعماء لاسيما بعد تطبيقه نظام جديد للضرائب وتحصيل الإيرادات، فاعتبروا سياسته تهديد لحقوقهم التقليدية (Virginia Matheson Hooker, 2003, p. 128) اما المسالة الاخرى التي كانت سببا للخلاف هي مسألة العبيد اذ لم تتطرق معاهدة بانكور لمعالجة هذه المسالة رغم اهميتها فكان الزعماء يعتمدون في ايراداتهم على العبيد وفق مايعرف برجال سندات الدين التي تعني ان يرهن الفرد نفسه طواعيةً مقابل مساعدة مالية من دائنه الذي غالبًا ما يكون حاكمه أو رئيسه في أوقات الشدة بعد موسم حصاد سيئ أو عند فشل مشروع تجاري وإذا لم يتمكن من سداد الدين بعد فترة محددة يُدمج في أسرة الدائن، ثم يُجبر على تنفيذ أي أمر قد يصدره السيد حتى سداد الدين، ومن خلال عبودية الدين اكتسب الزعماء والحكام أتباعًا لتعزيز مكانتهم وأصولًا اقتصادية ، لكن بيرش وقف ضد هذه السياسة وكان غالبا مايحرر العبيد لاسيما النساء اذ اعتبر المسالة منفرة للحكومة لاسيما وان بريطانيا الغت العبودية في كافة ارجاء الامبراطورية منذ عام ١٨٣٣ (Andaya

(Y. Andaya, 1982, p. 160 & ازداد التوتر بين عبد الله وبيرش حتى وصل الامر الى قيام عبدالله بارسال وفد الى سنغافورة في ايار ١٨٧٥ طالب فيه عزل المقيم أو تقييد صلاحياته، لكن كلارك رفض الرد رسميًا وأرسل رسالة توبيخ طالب فيها عبد الله عدم مخاطبة الحاكم إلا من خلال المقيم، والاستماع إلى نصيحته (C. D. COWAN, 1961, p. 222) تجدر الاشارة الى ان اسلوب بيرش في التعامل مع الزعماء كان سببا اخر للعداء اذ استخدم الإذلال العلني لفرض سلطته على الزعماء المتمردين فقام بحرق منازلهم وإجبارهم على تسليم الأسلحة (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 161) في خضم هذا الوضع المضطرب وصل السير ويليام جيرفويس (William Francis Drummond Gervais) **(وُلد عام ١٨٢١، نشأ في بيئة عسكرية ، التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية في وولويتش عام ١٨٣٧ وحصل على رتبة ملازم ثانٍ عام ١٨٣٩، رقي الى رتبة لواء وعميد مهندسين ملكيين،عُين مدير أعمال التحصينات عام ١٨٦٢ ، اصبح عام ١٨٧٥ حاكم مستعمرات مضائق ملقا حيث أدار أزمات في بيراك وسنغافورة، حصل على ميدالية الحرب الهندية لدوره في قمع الثورة، عُين عام ١٨٧٧ مستشار الدفاع للمستعمرات الأسترالية ثم حاكم جنوب أستراليا، توفي عام ١٨٩٧)** (Lee S. , 1901, pp. 40 -43) في نهاية ايار عام ١٨٧٥ الى السلطة خلفا للسير كلارك، وكرس نفسه خلال الأشهر اللاحقة لدراسة مشكلة الملايو، حتى انه ذهب الى بيراك لمقابلة السلطان عبدالله وباقي الزعماء وقدم جيرافو اقتراحا يتضمن تعيين ضباطًا بريطانيين كمفوضين للملكة بدلًا من مقيمين مع الضغط على عبدالله وتهديده في حال عدم الموافقة يتم تعيين احد منافسيه (Swettenham, 1906, p. 198 200) أصبح الوضع خطيرًا خلال آب ١٨٧٥ بعد طرح جيرافوس فكرة ضم بيراك للمستعمرات البريطانية بحجة انها مدينة بمبلغ (١٨٠٠٠) دولار لخزانة مستوطنات المضيق، ومن الصعب استعادته ما لم يُحكم البريطانيون قبضتهم فانتشر الامر بسرعة في ولايات الملايو، ثم جاء القرار الاكثر اثارة بالنسبة للزعماء اذ نص على إدارة بريطانيا للمسائل القضائية مع التنازل عن استشارة عبد الله" كلما أمكن مما يعني انحرافًا جوهريًا عن شروط معاهدة بانكور (Andaya & Y. Andaya, 1982, pp. 161-162)وصلت الامور ذروتها في الثاني من تشرين الثاني ١٨٧٥ اذ تم قتل المقيم بيرش عندما كان يستحم صباحا في الحمام العائم عن طريق الطعن فسادت حالة من الارتباك والفوضى (Parkinson, 1960 , p. 238) (C. D. COWAN, 1961, p. 234) وعند وصول الأخبار إلى بينانغ أرسل العقيد أنسون (Archibald Edward Harbord Anson) **(وُلد عام ١٨٢٦، تلقى تعليمه في الأكاديمية العسكرية الملكية في وولويتش قبل أن يلتحق بالمدفعية الملكية عام ١٨٤٤، أدار حكومة مستعمرات المضائق في عدة فترات بين(١٨٧١ -١٨٨٠) ، قاد العمليات العسكرية الناجحة لصد غزو ولاية سونغي أوجونغ واحتلال سري مينانتي في الملايو، توفي عام ١٩٢٥)** (Corfield & S. Corfield, 2006, p. 89) ستين رجلاً من الحامية مع بعض رجال الشرطة بقيادة الكابتن إينيس (lynys) كمفوض مسؤول للسيطرة على الوضع عند مصب نهر بيراك، ولكن تم صدهم في هجوم مباغت للغاية ادى الى قُتل إينيس (Winstedt & Wilkinson, 1974, p. 115) (Parkinson, 1960 , p. 245)على اية حال تم قمع الانتفاضة من خلال حملة قوية طاردت القتلة ومحرضيهم لفترة من الوقت، كما تم اعدام ثلاثة رؤساء ونفي ثلاثة آخرين بمن فيهم السلطان عبد الله نفسه، فضلا عن ذلك واجه جيرفوا انتقادت كثيرة لدعوته إلى الضم، أو تحويل المقيمين إلى مفوضين للملكة، يحكمون الولايات باسم السلاطين، لمنح المقيمين سلطات أكبر مما أقره المكتب الاستعماري، فكان رده أن النظام غير قابل للتطبيق إذا كان المقيمون مجرد مستشارين، وبالفعل ومن خلال الممارسة العملية أصبح المقيمون أكثر فأكثر هم الحكام الفعليين في ولاياتهم (Hall, 1955, p. 478) (John G. Butcher, 1979, p. 7) بحلول نهاية عام ١٨٧٦ اعادت الحكومة البريطانية سيطرتها الكاملةً، وتم الاعتراف بيوسف وصيا على العرش ثم اصبح سلطانًا في ما بعد في بيراك بعد ان ثبت عدم تورطه في مقتل المقيم (C. D. COWAN, 1961, p. 237) في الوقت ذاته عين ديفيدسون مقيما لمدة عام واحد وعند وصوله وجد ولاية بيراك مُفلسة، و الشعب بأكمله مُستاءً، لم يكن بوسعه الاستمرار في دفع رواتب القوات لترهيب البلاد، ومع ذلك، فإن رحيلها قد يُؤدي إلى عودة الفوضى لذا اقترح في ايلول ١٨٧٦ استبدالها بقوة شرطة قوية، فضلا عن الصعوبات الاخرى التي واجهها سلفه فاستقال في كانون الثاني ١٨٧٧ (Winstedt & Wilkinson, 1974, p. 118)

ثانيا : الادارة البريطانية في عهد المقيمين

فرضت الاحداث التي مرت بها الولايات الملاوية لاسيما ولاية بيراك ومقتل المقيم البريطاني على حكومة المضيق اعادة النظر في السياسة البريطانية تجاه الملايو، لذا اصدر الحاكم العام روبسنون (William Cleaver Francis Robinson) **(وُلد عام ١٨٣٤ في أسرة عسكرية ، تلقى تدريبًا بحريًا في شبابه قبل أن ينتقل إلى الخدمة الاستعمارية البريطانية، تولّى خلال مسيرته عدة مناصب في المستعمرات من أبرزها**

عمله حاكمًا لأستراليا الغربية في بيرث لمدة ثلاث سنوات ثم تعيينه حاكمًا لسنغافورة عقب مغادرة الحاكم جيرفوس إلى أستراليا، شهد عهده تأسيس فرع مضائق ملقا للجمعية الملكية الآسيوية، توفي عام ١٨٩٧) (Corfield & S. Corfield, 2006, p. 90) عام ١٨٧٧ الذي خلف جيرافوس في منصبه توجيهات الى المقيمين نصت على امور عدة اهمها لا يجوز للمقيمين التدخل بشكل متكرر أو أكبر مما هو ضروري في التفاصيل الصغيرة للحكومة؛ يجب أن تكون أهدافهم الخاصة هي الحفاظ على السلام والقانون، (John G. Butcher, 1979, p. 7) وبدء نظام ضريبي سليم مع ما يترتب على ذلك من تنمية موارد البلاد، والإشراف على تحصيل الإيرادات، وذلك لضمان استلام الأموال اللازمة لتنفيذ الالتزامات الرئيسية للحكومة، ودفع تكاليف الضباط البريطانيين، وأي مؤسسات قد تكون ضرورية لدعمهم (Sadka, 1968, p. 101) (Swettenham, 1906, p. 215)عين السير هيو لو(Sir Hugh Low)(**وُلد عام ١٨٢٤ في لندن لأسرة علمية كان والده فيها عالم بستنة وهو ما وجّهه مبكرًا إلى الاهتمام بالطبيعة والعلوم، سافر في شبابه إلى الشرق الأقصى وجاب سنغافورة وساراواك حيث التقى بجيمس بروك وبدأت علاقته الطويلة بمالايا، التحق بالخدمة الاستعمارية البريطانية وتولى مناصب إدارية عدة في لابوان استمرت أكثر من خمسة وعشرين عامًا قبل تعيينه مقيمًا بريطانيًا في ولاية بيراك عام ١٨٧٧ عقب فترة اضطرابات دامية، نجح خلال ثلاثة عشر عامًا في إحلال الأمن والاستقرار وإصلاح الإدارة العامة وإنعاش مالية الولاية، أصبحت أساليبه الإدارية نموذجًا احتذت به الإدارة البريطانية لاحقًا في مالايا، توفي عام ١٩٠٥)** (Low, 1988) مقيما في بيراك (١٨٧٧-١٨٨٩) وهو صاحب الفضل الحقيقي في ازدهار ولاية بيراك، وبالتالي ازدهار الولايات الملاوية الأخرى وقد واجه جميع الصعوبات المالية التي واجهها بيرش من ديون وحرب ثقيلة إلى الحاجة لاستبدال القوات العسكرية بقوات شرطة مكلفة، وشعب ساخط تحت قيادة العديد من القادة المضطربين حتى بدا موقفه ميؤوسًا منه تقريبًا (Winstedt & Wilkinson, 1974, p. 118)بالرغم من ذلك نجح لو في تحويل ولاية بيراك إلى ولاية مسالمة ومزدهرة اذ لم تكن طريقته الإملاء ابداً، بل سعى الى كسب تعاون الزعماء من خلال إقامة علاقات ودية وثيقة معهم (Hall, 1955, p. 479) وبعد أسبوع من وصوله انطلق في جولة على قرى أعالي النهر وعقد لقاءات مع رؤساء القبائل أينما حلّ للاطلاع على سياساتهم ومشاكلهم، ولشرح مقترحاته المتعلقة بالإيرادات، وأخبرهم بانه جاء ليحكم الولاية لصالح جميع سكانها، ووعدهم بانه سيبذل قصارى جهده لتوظيف من يستحقون ذلك في الحكومة في الشرطة كضباط وفي مجالات أخرى، وأن جميع الرجال أغنياء وفقراء بامكانهم التواصل معه بحرية للاستماع للشكاوى (Sadka, 1968, p. 110)كان أحد الأسباب الأصلية للمشاكل هو فقدان الزعماء لمستحقاتهم الإقطاعية دون تعويض، لذا سعى إلى معالجة هذا الظلم بمنحهم مناصب إدارية ونسبة مئوية من الإيرادات الحكومية المحصلة في مناطقهم (Hall, 1955, p. 479)من الامور لأخرى التي حسنت العلاقات بشكل كبير إنشاء مجلس دولة على غرار المجالس الهندية التي أنشأت عام ١٨٦٠ وكان السلطان رئيسًا له، في حين كان المقيم وكبار زعماء الملايو واثنان أو ثلاثة من كبار رجال الأعمال الصينيين أعضاء فيه، اختص المجلس بواجبات مهمة ابرزها مناقشة جميع المسائل المهمة اذ كان يُقر جميع تشريعات الولاية و تُعرض عليه التقديرات السنوية للإيرادات والنفقات، يشترط إحالة جميع أحكام الإعدام إليه للتأكيد أو التعديل، تخضع تعيينات ورواتب جميع الزعماء والمشايخ الملايو لقراره، لقد أثبت مجلس ولاية بيراك نجاحًا كبيرًا لدرجة أنه تم إنشاء مجالس مماثلة في كل الولايات مع اتخاذ الإجراءات نفسها (Swettenham, 1906, p. 227) (Sadka, 1968, p. 115)كان الابتكار الأبرز هو إنشاء محاكم عدل يرأسها قضاة أوروبيون غالبًا بمساعدة قضاة ملاويين، تم تطبيق قانون العقوبات للمضيق المُقتبس من قانون العقوبات الهندي إلى جانب قوانين الإجراءات الجنائية والمدنية التي صيغت وفقًا للأنماط الهندية والاستعمارية، فقُسِّمت كل ولاية إلى مقاطعات تحت إشراف قضاة أوروبيين وملاويين، كما قُسِّمت المقاطعات بدورها إلى قرى بزعامات مالاوية. وكتدبير اقتصادي أُسندت مهام الشرطة إلى الزعماء، الامر الذي ادى الى تقليص قوة الشرطة وإغلاق العديد من مراكز شرطة القرى، مما يدل على التخلي عن سياسة الترهيب واستبدالها بسياسة التعاون (Hall, 1955, p. 479) من الانجازات التي تحسب للمقيم هيو لو انهاء نظام الرق في ولاية بيراك والولايات الاخرى بالطرق الدبلوماسية خلال مدة زمنية محددة وبموافقة الزعماء والحكام والأمراء، وبالفعل تم له ذلك عام ١٨٨٣ (Sadka, 1968, p. 110) (John G. Butcher, 1979, p. 8) مقابل تعويضهم عن الدخل الذي فقدوه بإلغاء العبودية وإنشاء خزانة مركزية، وكان السلاطين هم المستفيدون الرئيسيون بلا شك، إذ مُنحوا مخصصات سخية مكّنتهم من العيش في دولة تفوق بكثير بقية أفراد الطبقة الحاكمة، كما استفادوا بطرق أخرى فرغم أنهم فقدوا معظم سلطاتهم السابقة، إلا أن الدعم البريطاني منحهم الأمان من أي منافسين محتملين (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 172) اما في سيلانغور وسونجي اوجونغ بدأ النظام الجديد بسلاسة ففي سيلانغور كان نائب الملك والمقيم صديقين حميمين، وأُنشئت خزانة حكومية بنظام حسابات دقيق، كما نُظمت قوة شرطة، وفي سونجي أوجونغ كان داتو كيانا حريصًا جدًا على اتباع الأساليب البريطانية في كل شيء (Hall, 1955, p. 478) اما في لاروت كان للكابتن سبيدي حرية التصرف تقريبًا،

ولم يكن هناك ملاويين تقريبًا في الحي وعلى الرغم من أنه استشار المانتري الذي كان الزعيم المحلي في كل مسألة مهمة، فقد اتخذ قراراته الخاصة وتصرف وفقًا لذلك، تضمنت إجراءاته إنشاء قوة شرطة وإنشاء محكمة صلح وخزينة وخدمة جمركية ومكتب للأراضي والمساحة، وبذلك ازدهرت لاروت وكان الصينيون سعداء للغاية بالاستقرار بالعمل، ولم يتأثر المجتمع بالاضطرابات التي هزت بقية بيراك (Hall, 1955, pp. 479–480) في عام ١٨٨٤ تم بناء أول خط سكة حديد في مالايا يربط بين تايبينغ مركز تعدين لاروت وسابتانغ على نهر لاروت على مسافة ثمانية أميال، ثم تبعته سيلانغور على الفور حيث أنشأت واحدًا من مراكز تعدينها في كوالالمبور شإلى كلانج على بعد اثنين وعشرين ميلاً (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 181)لقد مكّن تعدين القصدير الإدارة من الانفتاح السريع وتطوير بلد كان قبل ثلاثين عامًا، مغطىً تقريبًا بغابات متروكة وكانت سياسة الحكومة الواضحة تشجيع صناعة التعدين بكل الوسائل المشروعة، فضلا عن ذلك اهتمت الادارة بمسألة التعليم في الولايات فكانت جميع أعمال البلاد تُدار باللغة الملايوية وكان الجميع يتحدثونها باستثناء الصينيين والهنود الوافدين حديثًا، كما انشأت الحكومة في جميع الولايات نظامًا للمدارس المحلية اذ تُدرّس القراءة والكتابة والحساب وبعض الجغرافيا باللغة الملايوية، كما توجد مدارس من نفس الفئة للفتيات، وفي كليهما معلمون من الملايو والملايويات على التوالي، وللحكومة سلطة قانونية لإلزام الأطفال بالحضور في المدرسة (Swettenham, 1906, pp. 257–261) فضلا عن ذلك شهد القطاع الصحي تطورا واضح فتم بناء المستشفيات وفي كل ولاية لها مستشفاها الخاص، وغالبًا ما يكون هناك أكثر من مستشفى واحد، وفي المناطق المكتظة بالسكان تتك ون المؤسسة من العديد من الأجنحة والمباني الأخرى (Swettenham, 1906, p. 241) من ابرز الاحداث في هذه المرحلة انضمام ولاية باهانج الى الولايات المحمية عام ١٨٨٨ بعد مقتل أحد الرعايا البريطانيين، الامر الذي دفع حاكمها على قبول وجود مقيم بريطاني لكن هذا الوضع ادى الى تمرد بعض الزعماء فاندلعت حرب عرفت بحرب باهانج استمرت حتى عام ١٨٩٥ اذ تمكن البريطانيون من مطاردتهم ثم القبض عليهم وترحيلهم (Hall, 1955, p. 482)فضلا عن ذلك شكلت ثلاث مناطق اتحاد عرف بأسم نيجري سيمبيلان (دون الاعتراف بأي تغيير في علاقاتهم) وهي سري مينانتي(Siri menanti) ، ريمباو(Rembau) وتامبين (Tampin) عام ١٨٨٩ وطلبوا مساعدة مقيم بريطاني في حكومة الاتحاد، وفي عام ١٨٩٥ انضمت سونغي أوجونغ وجيليبو إلى هذا الاتحاد، الذي استمر أعضاؤه في الإصرار على استقلالهم الرسمي عن بعضهم البعض، وكانت الصلة الوحيدة بينهم هي المقيم البريطاني، الذي أصبح رسميًا مستشارًا لجميع ولايات نيجري سيمبيلان (Sadka, 1968, p. 118)

المبحث الثاني : سياسة بريطانيا تجاه الملايو ١٨٩٦ـ ١٩٠٩ تشكيل اتحاد ولايات الملايو الفيدرالية

تعود فكرة تشكيل الاتحاد الى عام ١٨٨٩ اذ أوصى المقيم هيو لو في رسالة خاصة بتوسيع النفوذ البريطاني ليشمل الولايات الأخرى في شبه جزيرة الملايو، وأن يتم دمج الولايات المحمية بالفعل في" اتحاد كونفدرالي "بحيث تكون السياسة موحدة في جميع الولايات، وتتمكن الولايات من مساعدة بعضها البعض في التنمية، كما اقترح تعيين" موظف مؤهل تأهيلاً خاصاً "لمساعدة الحاكم في مهمة الإشراف، وفي عام ١٨٩١ اقترح المقيم البريطاني في سيلانغور ماكسويل (Maxwell) خلال المحاضرة التي ألقاها أمام المعهد الملكي الاستعماري إنشاء اتحاد كونفدرالي للولايات بهدف ترشيد الإدارة ودعم التنمية (Sadka, 1968, p. 364) لم يقتصر الامر على المقيمين بل ايد الحاكم العام لمضايق المستعمرات سيسيل سميث (Cecil Clementi Smith) **(وُلد عام ١٨٤٠ في أسرة دينية كان والده فيها رجل دين، تلقى تعليمه في مدرسة سانت بول بلندن ثم في كلية كوربوس كريستي بجامعة كامبردج قبل أن يلتحق بالخدمة الاستعمارية البريطانية، خدم في كل من هونغ كونغ وسيلان ما أكسبه خبرة إدارية واسعة، عُيّن حاكمًا لسنغافورة (١٨٨٧–١٨٩٣) ، عمل على سنّ لوائح وتنظيمات هدفت إلى تسهيل الحياة اليومية وتحسين أوضاع الجالية الصينية في سنغافورة قبل أن يعود إلى إنجلترا، توفي عام ١٩١٦)** (Corfield & S. Corfield, 2006, p. 90) عام ١٨٩٣ مسالة الاتحاد اذ اشار الى أن الوقت حان لوضع إدارة الولايات المحمية على أساس أسلم، وشدد على الطبيعة الشاقة لواجبات الحاكم وعلى ضرورة إعفائه من منصبه بتعيين مقيم عام يعمل هذا الضابط كرئيس تنفيذي مسؤول عن جميع الولايات المحمية ويكون تحت إشراف الحاكم مباشرة، واكد على ضرورة شرح الاقتراح لحكام الملايو، ومنحهم الوقت الكافي لمناقشة الخطة قبل وضعها موضع التنفيذ (Thio, 1969, p. 149)قبل نهاية عهده قدم له المقيم البريطاني في بيراك سوتينهام مخططًا لاتحاد الولايات الأربع ثم أُحيل الى وزير الدولة للمستعمرات للنظر فيه، وعند تولي السير تشارلز ميتشل (Sir Charles Bullen Hugh Mitchell) **(وُلد عام ١٨٣٦ في أسرة عسكرية كان والده فيها ضابطًا في سلاح الفرسان البريطاني، بدأ مسيرته المهنية في البحرية الملكية اذ خدم في بحر البلطيق خلال حرب القرم، شغل عدة مناصب في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، عيَّن عام ١٨٩٤ حاكمًا لمستعمرات المضائق ، توفي عام ١٨٩٩)** (Corfield & S. Corfield, 2006, p. 90) منصبه خلفا لسيسيل سميث كلف بمهمة تقديم تقرير بشأن مدى استصواب اعتماد الاقتراح، وبعد دراسة دامت قرابة عامين أوصى السير

تشارلز ميتشل عام ١٨٩٥ بأنه إذا فضل حكام الملايو الاقتراح، فيجب اعتماد الاتحاد (Swettenham, 1906, p. 272) (Hall, 1955, p. 482)وفقا لذلك قام سويتنهام بزيارة السلاطين وطرح موضوع الاتحاد اذ اكد لهم بأنهم بقبولهم الاتفاقية لن "يُقللوا إطلاقًا من الصلاحيات والامتيازات التي يتمتعون بها، ولن يُقلصوا حق الحكم الذاتي الذي يتمتعون به، ووعدهم أيضًا أن كل ولاية ستواصل سن قوانينها الخاصة في حين ستُحتفظ بخزائن الولايات المنفصلة (Chai, 1964, p. 46) ، وستُقسم تكاليف تنفيذ الخطة بين الولايات بحصص تتناسب مع إيراداتها، وأكد أن هدف البريطانيين من اقتراح تغيير الوضع *الراهن* هو المصلحة العامة للولايات ككل، وأوضح ان من بين المزايا الأخرى أنها ستكون أقوى وستحظى باهتمام أكبر كاتحاد، فضلا عن ذلك ابلغهم باهمية منصب المقيم العام كونه يتمتع بسلطة أكبر من سلطة مقيم واحد أو سلطة جميع المقيمين الذين يتصرفون بشكل مستقل وانه صديق يمكنه ان يدعم مصالحهم ويدافع عن قضيتهم "ضد السلطات في سنغافورة (Thio, 1969, p. 164) وافق حكام الملايو على اقامة الاتحاد لأنه لم يمس وضعهم بأي شكل من الأشكال، واعتقدوا أن باعتبارهم اتحادًا فسيكونون أقوى وأكثر أهمية، ومن المرجح أن تحظى آراؤهم بالاعتبار إذا جاء يوم تصادف فيه تلك الآراء اختلافًا مع السلطة العليا، سواء كان المفوض السامي في سنغافورة أو وزير الدولة في إنكلترا (Swettenham, 1906, p. 273) (Macintyre, 1961, p. 12)في الاول من تموز ١٨٩٦ وقع سلاطين بيراك وسيلانغور وباهانج وزعماء نيغري سمييلان على اتفاقية الاتحاد التي تضمنت بنود عدة اهمها وضع الحكام أنفسهم وولاياتهم كلٌ على حدة تحت الحماية البريطانية، الموافقة على تشكيل بلدانهم في اتحاد يُدار تحت إشراف الحكومة البريطانية، لا يجوز لأي حاكم أو زعيم ممارسة أي سلطة أو نفوذ في أي ولاية أخرى غير ولايته، الموافقة على قبول ضابط بريطاني يُسمى المقيم العام بصفته وكيلًا وممثلًا للحكومة البريطانية تحت إشراف حاكم مستوطنات المضيق واتباع مشورته في جميع شؤون الإدارة باستثناء تلك المتعلقة بالدين الإسلامي، التعهد بتقديم المساعدة التي قد توصي بها الحكومة البريطانية للولايات التي تحتاجها، وتوفير قوة من القوات الهندية المسلحة والمجهزة للخدمة في مستوطنات المضيق عند اندلاع الحرب (Sadka, 1968, p. 378) (Chai, 1964, p. 43)أدّى تطبيق الاتفاقية إلى دمج الممالك الأربع من خلال دمج إدارتها وخدماتها ومواردها المالية، وبموجبها كان بإمكان الممالك الغنية دعم الممالك الفقيرة. لذا، كانت باهانج ونيجري سامبيلان يأملان في الاستفادة من هذا الاتفاق، في حين كان حكام بيراك وسيلانغور واسعي الأفق بما يكفي للترحيب بفرصة الضغط على الولايات المتخلفة من أجل المجد والمصلحة النهائية للاتحاد (Swettenham, 1906, p. 273) أصبح السير فرانك سويتنهام أول مقيم عام للاتحاد(١٨٩٦-١٩٠٠) وسرعان ما ازدهرت إدارته مع مستشار قانوني، ووزير للشؤون الصينية، ومفوض مالي، ومفوض قضائي، ومفوض شرطة (Chai, 1964, p. 53)ومدير للأشغال العامة ومع مرور الوقت أُضيفت إدارات أخرى، ورغم خضوع المقيم العام نفسه لكل من حاكم مستوطنات المضيق في منصبه كمفوض سامٍ للاتحاد ووزير دولة للمستعمرات، فقد تمكن عمليًا من الحفاظ على حرية عمل واسعة، وبما أن المعاهدة لم تضع أي قيود على اختصاصه، إلا في مسألة الدين الإسلامي، فقد كان جوهر السلطة التشريعية في يديه (Hall, 1955, p. 484) اختيرت كوالالمبور الواقعة في سيلانغور نظرًا لموقعها المركزي لتكون مقرًا للمقيم العام ورؤساء الإدارات الاتحادية فانتقل فرانك سويتنهام على الفور اليها وبدأ في تنظيم الشكل الجديد للإدارة (Swettenham, 1906, p. 275) وعُقد المؤتمر الاول للاتحاد عام ١٨٩٧ في كوالا كانغسار (Kuala Kanghisar) مقر سلطان بيراك حضره حكام الملايو والعديد من الزعماء، وشاركوا في مناقشات حول مسائل تتعلق بالدين الإسلامي، فضلا عن المسائل الاخرى المتعلقة بمصالح الملايو (Chai, 1964, p. 50) وفي تقريره عن مجريات المؤتمر قال سويتنهام "من جميع النواحي، كان الاجتماع ناجحًا بلا شك، ويصعب الآن تقدير القيمة الحالية والمستقبلية لهذا التجمع غير المسبوق لسلاطين وزعماء الملايو، لم يسبق في تاريخ الملايو أن نتصوّر تجمعًا كهذا... أهم نتيجة لهذا الاجتماع هي أنه أوضح حقيقة الاتحاد للملاويين في الولايات الأربع وأثاره ..." (Thio, 1969, p. 177) عقد مؤتمر ثان في كوالامبور(Kualalambur) في سيلانغور تموز ١٩٠٣ ضم حكام الولايات الأربعة وعلى الرغم من الفخامة المحيطة بهم، لم يكن لهم سوى صلاحيات استشارية مبهمة، فمنذ تشكيل الاتحاد تولى المقيمون بالتشاور مع المقيم العام، دون أي إشارة إلى الحاكم أو مجلس الولاية إدارةً أكبر من أي وقت مضى ولا شك أن إنشاء الاتحاد قد بدد أي اعتقاد راسخ بأن السلاطين كانوا يحكمون بـ"مشورة " سكانهم (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 183) من أبرز نتائج النظام الجديد تعيين مفوض قضائي وضع إطارًا لإجراءات محاكم الولايات، كما أعاد المفوض المالي تنظيم النظام المالي بأكمله، وتم دمج إدارات الأشغال العامة في جميع الولايات في إدارة واحدة تحت إشراف المدير في كوالالمبور، وأصبح بناء السكك الحديدية تحت إشراف المدير الفيدرالي للسكك الحديدية، وتم تنظيم الحفاظ على الغابات تحت إشراف إدارة الغابات المركزية، والزراعة والتعليم تحت إشراف المديرين الفيدراليين. وبشكل عام كان التحسن في الكفاءة ملحوظًا اذ زادت الإيرادات من (٨) ملايين دولار في عام ١٨٩٥ الى (٢٤) مليون دولار في عام ١٩٠٥ (Hall, 1955, p. 484) فضلا عن ذلك، تم إعادة تنظيم قوات

الشرطة المختلفة تحت قيادة مفوض شرطة بريطاني، وتألفت قوة الشرطة مايقارب ٢٣٠٠ فرد من الهنود والملاويين كلف الهنود بمهام الحراسة والبلدات بينما كلف الملايو بالعمل في مراكز الساحل والمناطق الريفية، اما الضباط المرشحين يتعيين عليهم اجتياز امتحان تنافسي عند الالتحاق والخضوع لتدريب خاص يؤهلهم لمهامهم (Swettenham, 1906, pp. 276–277) في عام ١٩٠٩ اتُخذت خطوة أخرى نحو المركزية والتوحيد بإنشاء مجلس اتحادي يكون برئاسة المفوض السامي المتمركز في سنغافورة بمساعدة المقيم العام في كوالالمبور، وافق السلاطين على المجلس بشرط عدم تقليص صلاحياتهم (Chai, 1964, p. 74) ، وكان القصد من اتفاقية المجلس وفقًا للديباجة هو تحقيق رغبة الحكام في "توفير الوسائل للترتيب المشترك لجميع المسائل ذات الاهتمام المشترك ... ولإصدار جميع القوانين المقصود أن تكون لها قوة في جميع أنحاء الاتحاد أو في أكثر من ولاية واحدة" (Thio, 1969, p. 199) على اية حال تُركت صلاحيات المجلس الدقيقة مبهمة عمدًا فنصّت المادة التاسعة على أن القوانين التي تُقرّها مجالس الولايات ستظلّ سارية المفعول بالكامل في الولايات، إلا إذا كانت متعارضة مع أحكام أي تشريع يُقرّه المجلس التشريعي الاتحادي، كما نصّت المادة نفسها على الاختصاص الحصري لمجالس الولايات في المسائل المتعلقة بالدين الإسلامي والمساجد وغيرها من المسائل التي في رأي المفوض السامي ينبغي أن تُترك لمجالس الولايات لأنها تؤثر على حقوق وصلاحيات حكام الملايو (Hall, 1955, p. 485) يمكن القول ان الاتفاقية تجاهلت الموقف القانوني لحكام الملايو اذ كان المفوض السامي هو الذي يقرر اجتماعات المجلس الاتحادي وليس الحكام، فضلا عن كونه يترأس هذه الاجتماعات ويرشح أعضائه ويغير تشكيلته (Chai, 1964, p. 76) وفي الواقع أصبح السلاطين أعضاء عاديين في الهيئة التشريعية المركزية للمجلس الانحادي ولم يكن لديهم سلطة النقض، كما لم يكن غياب أي حاكم يؤثر على قانونية إجراءات المجلس (Thio, 1969, p. 201) (John G. Butcher, 1979, p. 20)أما بالنسبة لمجالس الولايات، فقد قسم المجلس الاتحادي الإيرادات المجمعة للولايات الأربع كما يراه مناسبًا وأبلغ مجالس الولايات لاحقًا بقراراته، وبذلك انتهت الوظيفة التشريعية لمجالس الولايات، اذ أصبح المجلس الاتحادي هو الذي يصدر جميع القوانين ذات الأهمية (John S. Bastin, 1967, p. 84)

المبحث الثالث : سياسة بريطانيا تجاه الملايو(١٩٠٩-١٩١٤) الولايات الملاوية غير الفيدرالية

اولا: المساعي البريطانية للسيطرة على الولايات الملاوية الشمالية (١٨٩٦-١٩٠٩)

سعت بريطانيا للتدخل في الولايات الشمالية التي كانت تحت سلطة السياميين منذ عام ١٨٢٦ اذ وقع الطرفان اتفاقية عرفت باتفاقية بيرني لتحديد الحدود بين مناطق النفوذ الأنجلو–مالايوية والسيامية تم الاعتراف بالحكم السيامي على الولايات، مقابل تعهد سيام بعدم اعاقة التجارة البريطانية فيها (Virginia Matheson Hooker, 2003, p. 133) والولايات هي قدح ، كلنتان (Kelantan) ترينجانو(Terengganu) وبرليس (Barlis) التي كانت جزءًا من قدح وحاولت ضمها الى الولايات الاخرى ضمن الاتحاد، خوفا على مصالحها التي تعرضت للتهديد بعد ازدياد التوسع الفرنسي على حساب الاراضي السيامية (Marks, 1997, p. 13)، ففي عام ١٨٩٣ خسرت سيام الحرب مع فرنسا واضطرت للتنازل عن بعض الاراضي مما اثار مخاوف بريطانيا على مصالحها في الولايات الملاوية (جابر، ١٩٩٠، صفحة ٧١) ازداد التنافس البريطاني الفرنسي بعد استعمار بريطانيا لبورما واستحواذها على اجزاء من اراضي سيام المجاورة، كما قامت فرنسا من جانبها باحتلال لاوس وفيتنام وكمبوديا وبعض المناطق التابعة لسيام (جابر، ١٩٩٠، صفحة ٧١) الامر الذي ادى الى تازم الوضع بين الطرفين فتوصلوا الى عقد معاهدة عام ١٨٩٦ تتعلق بوضع سيام وتم الاتفاق على ابقاء ماتبقى من اراضي سيام مستقلا مع الاعتراف لبعضهما البعض بما حصلوا عليه سابقا وذلك لتفادي قيام حرب بينهما (Swettenham, 1906, pp. 324–325) لم تلتزم فرنسا ببنود الاتفاقية وسعت الى حفر قناة عبر الاراضي السيامية مما يهدد المصالح البريطانية، فضلا عن عرض الألمان على السياميين بناء خط سكة حديد في شبه الجزيرة، وفقا لذلك ضغطت بريطانيا على سيام لتوقيع اتفاقية سرية عام ١٨٩٧ نصت على عدم تنازل سيام عن أي أراضٍ أو جزر جنوب (خط العرض ١١ تقريباً)، مساعدة بريطانيا لسيام في مقاومة أي محاولات من أي قوة ثالثة للاستيلاء على الأراضي المحددة في المادة السابقة، لا يجوز لسيام منح أي امتيازات خاصة لأي قوة ثالثة دون إذن صريح من الحكومة البريطانية (Marks, 1997, p. 14)لم يقتصر التدخل البريطاني على الحكومة، بل سعت بعض الشخصيات البريطانية للحصول على امتياز من الولايات الملاوية مستغلين تردي الاوضاع الاقتصادية فيها، ففي عام ١٩٠٠ جاء رجل يُدعى داف(Duff) متقاعد حديثًا من الإدارة الحكومية في باهانج إلى كلنتان بهدف الحصول على امتيازات تعدين، وحصل بالفعل على دعم من عدة شركات في مستوطنات المضيق، وتمكن من التوصل إلى اتفاق مع الحاكم دون أي طلب من سيام وبموجب شروط منحته ضمن داف احتكارًا مطلقًا لحقوق المعادن والتجارة وغيرها على مساحة ٧٧٧ ألف هكتار (حوالي ثلث كلنتان)، إلى جانب ضمان بعدم نقل أي أراضٍ أخرى إلى الصينيين، في المقابل

حصل الحاكم على ٢٠ ألف دولار أمريكي و٢٠٠٠ سهم في الشركة (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 199)اثار هذا الامر استياء الحكومة السيامية فتم استدعاء حاكم كلنتان الى بانكوك لشرح اسباب تصرفه، ومن جانبهم اعلن البريطانيون عدم دعمهم لمشروع داف بهدف المحافظة على العلاقات الودية، لكن الامر تغير بعد ان ضغط داف على البريطانيين من أجل مشاركةٍ بريطانيةٍ أكبر حتى أنه هدد بطرح شركته في عاصمةٍ أوروبيةٍ أخرى، وقال "إذا لم تنتهز بريطانيا الفرصة للانتقال إلى كلنتان، فإن" الميزة التجارية الكبيرة التي ستُكتسب من تطوير الولاية ستقع على عاتق الألمان (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 199) فضلا عن ذلك استغل البريطانيون استياء بعض الولايات الملاوية من اسلوب الحكام السياميون الذين يتجاهلون العادات الملاوية والاسلامية. لذلك ارسل حاكم مستوطنات المضيق رسالة الى حكومة سيام حذرهم من عواقب وخيمة في حال استمرار الوضع الراهن لاسيما وان مصالح كل من سيام وبريطانيا مُهددة بسبب عجز السياميين عن السيطرة على الولايات الملايوية وبالتالي قد يلجأ حكام الولايات في حال عدم قدرتهم في الحصول على الحماية البريطانية إلى طلب الحماية من قوى أخرى (Marks, 1997, p. 36) لذا اقترح على ملك سيام تعيين ضباطاً بريطانيين يعملون لديه يكونون على دراية بالملاويين، يتم ترشّحهم من قبل المفوض السامي في سنغافورة كممثلين في الولايات الملاوية (Marks, 1997, p. 36) وبعد مفاوضات مطولة وافقت سيام على توقيع اتفاقية مع بريطانيا عام ١٩٠٢ نصت على تعيين مستشارين بريطانيين في الولايات الملاوية، مقابل تعهد بريطانيا بحماية سيام من التدخل الفرنسي (جابر، ١٩٩٠، صفحة ١٥٢) في عام ١٩٠٣ تم إرسال المستشار البريطاني دبليو إيه غراهام (W.A. Graham) إلى كلنتان، وعلى الرغم من تبعيته لملك سيام لكنه وطد علاقته مع الإدارة البريطانية واتبع الاساليب نفسها التي مارسها المقيمون البريطانيون في بيراك وسيلانغور اذ ادخلت إصلاحات قضائية، وشُيِّدت الطرق ونظمت الخزانة وأُدخِلَ بعض التعليم العلماني، اما قدح فوصلها مستشار بريطاني عام ١٩٠٥ (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 200) ، على العكس من ذلك رفض حاكم ترينجانو قبول مستشار بحجة عدم وجود سياميين في ولايته عكس كلنتان، كما أرسل استفسارات إلى بانكوك يسألهم عن رأيهم في الأمر (Marks, 1997, p. 58)

ثانيا : معاهدة ١٩٠٩ وموقف الولايات منها

تزايدت المخاوف البريطانية بشكل اكبر على مصالحها بعد انتشار شائعات تفيد بمنح المانيا قرض لسيام فدخلت في مفاوضات مطولة مع سيام ونجحت عام ١٩٠٩ في التوصل الى اتفاقية تضمن من خلالها عدم تدخل القوى الاخرى في الولايات الملايوية، تضمنت الاتفاقية بنود عدة اهمها نقل سيام ولايات كلنتان وترينجانو وكيدا (قدح) وبرليس والجزر المجاورة إلى بريطانيا، تتحمل بريطانيا ديون الدول المتنازل عنها لسيام، يتمتع الرعايا البريطانيون في سيام بنفس حقوق السكان وخاصة حقوق الملكية والإقامة والسفر، يتم التصديق على المعاهدة في غضون أربعة أشهر من تاريخ التوقيع، فضلا عن ذلك تضمنت المعاهدة ملحق سري نص على الغاء الاتفاقية السرية لعام ١٨٩٧ بين سيام وبريطانيا مقابل تعهد سيام بان لا تؤجر أو تتنازل عن الجزر المجاورة لاي لقوة أجنبية، وان لا تسمح باحتلال الموانئ أو الأرصفة أو محطات التزويد بالفحم في هذه المنطقة (Marks, 1997, p. 98)اختلفت ردود فعل حكام الولايات تجاه المعاهدة ففي قدح وكلنتان مهد الوكلاء البريطانيون الطريق لتعيين مستشار بريطاني بسلاسة نسبية، مع معارضتهم أي اقتراحات للانضمام إلى الاتحاد، في حين واجهت بريطانيا صعوبة مع حاكم ترينجانو الذي ادان بشدة السياميين ووصفهم باللصوص الذين يتنازلون عما لا ينتمي إليهم، ولم يتم إقناعه بالموافقة على المعاهدة إلا بعد ضمان أن الوكيل البريطاني المعين في ترينجانو سيكون له صلاحيات قنصلية فقط بالنسبة للسلطان (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 198) في عام ١٩١١ أصدر دستورًا للولاية على غرار دستور جوهر الذي سمح بتشكيل مجلس وزراء ومجلس ولاية وإدارات وزارية ومسؤولين محليين وهي المظاهر الخارجية للدولة الحديثة ذات السيادة، لكن الاقتصاد لم يستطع تحمل النفقات المتضمنة في هذه الدرجة من التغيير، فاضطر السلطان عام ١٩١٤ إلى طلب قرض من مستوطنات المضيق (Virginia Matheson Hooker, 2003, p. 162)على اية حال وصل المستشارون البريطانيون الى الولايات فاصبح دبليو جي ماكسويل (W. G. Maxwell) مستشارا لقدح، اما في كلنتان فعين جيمس ماسون (James Mason) أمين خزينة ولاية بيراك السابق مستشاراً، في حين عين ويليام لانس كونلاي(William Lance Conlay) مساعد مفوض الشرطة السابق ومدير السجون في الولايات الملاوية مستشارا في ترينجانو (Marks, 1997, p. 102)اما جوهر فكان لها وضع خاص اذ ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالبريطانيين منذ تأسيس سنغافورة عام ١٨١٩، في عام ١٨٩٥ اصدر سلطانها أبو بكر دستورًا صاغه محامون بريطانيون، كما الف مجلس وزراء جميع أعضائه من الملايو الذين يعتنقون الإسلام، ومجلس دولة تقتصر عضويته على رعايا جوهر بغض النظر عن العرق أو الدين (Hall, 1955, p. 488) خلال جولة سوتينهام للاشراف على تشكيل الملايو البريطانية لم يجد مبررا للتدخل في جوهر عند زيارته عام ١٩٠٣ لانه

وجد الحكومة منظمة والاقتصاد متكامل في ظل حكم السلطان ابو بكر، لكن الامر تغير مع وصول ابنه ابراهيم اذ اتبع اسلوب حياة البذخ، فضلا عن انه لم يكتسب صداقة أصحاب النفوذ في الحكومة البريطانية، مما فسح المجال للتدخل في ولايته (Andaya & Y. Andaya, 1982, p. 199) بعد سيطرة بريطانيا على الولايات الشمالية عام ١٩٠٩ ادرك ابراهيم خطورة الموقف فاقترح بنفسه تعيين مستشار مالي لجوهر، وبالفعل وصل ضابط بريطاني في العام نفسه كان محملا بتعليمات لا تقتصر على الشؤون المالية فقط (Virginia Matheson Hooker, 2003, p. 137) ، في عام ١٩١٤ أصبح المستشار العام لجوهر مسؤولًا قانونيًا أمام المفوض السامي (أي حاكم سنغافورة) بدلًا من السلطان. وبذلك احكمت بريطانيا سيطرتها على الولايات الملاوية (Andaya & Y. Andaya, 1982, pp. 199–200) على الرغم من موافقة الحكام على وجود مستشارين، الا ان ذلك لم يقلل من سيطرتهم على ولاياتهم اذ احتفظوا بسيطرة أكبر على الشؤون الداخلية مقارنة بنظرائهم في الولايات الفيدرالية الماليزية، وتمكنوا من تغيير بعض جوانب إدارتهم الداخلية لتشمل ابتكارات من عدد من المصادر (Virginia Matheson Hooker, 2003, p. 137) يمكن القول ان بريطانيا وافقت على مسألة قبول وجود مستشارين في الولايات الشمالية وليس مقيمين، لان تجارتها مع الولايات لاسيما كلنتان وترينجانو كانت تتم مع سنغافورة بشكل مضمون اذ كانت تُنقل بالكامل في سفن بخارية بريطانية مملوكة في سنغافورة، وطالما ظلت هذه الظروف قائمة فقد تفضل الحكومة الإمبراطورية عدم تحمل أي مسؤوليات أخرى تجاه الولايات (Swettenham, 1906, p. 326)

الخاتمة

١- وجهت بريطانيا اهتمامها بمنطقة الملايو لاسباب اقتصادية لاسيما بعد سيطرتها على سنغافورة وتعرض سفنها التجارية للقرصنة من قبل الملاويين، فضلا عن تعرض امدادات القصدير لتجار ملقا وسنغافورة للتهديد.

٢- تعد معاهدة بانكور ١٨٧٤ نقطة فاصلة في تاريخ الملايو اذ شهدت بداية للتدخل الرسمي البريطاني بعد ان وافق الحكام على قبول المستشارين

٣- على الرغم من سعي بريطانيا للتدخل بشكل سلمي، الا ان بعض الولايات شهدت توتر في العلاقة بين الحكام والمقيم البريطاني لاسيما بيراك التي تم اغتيال المقيم فيها .

٤- حاولت بريطانيا اقناع الحكام بأنّ الاتحاد يصب في مصلحتهم، لكن في الحقيقة كان المقيم العام المتحكم الاول في ادراة الشؤون الملاوية، اما الحكام فاقتصر دورهم على الشؤون الدينية فقط.

٥- اختلفت سياسة بريطانيا تجاه الولايات ففي الوقت الذي عينت به مقيمون، وافقت على تعيين مستشارين في ولايات اخرى واحترمت رغبة حكامها، ذلك لعدم تضرر تجارتها مع تلك الولايات اذ كانت تُنقل بالكامل في سفن بخارية بريطانية مملوكة لسنغافورة، وبالتالي فان بريطانيا فضلت عدم تحمل أي مسؤوليات أخرى تجاه الولايات.

المصادر

١. اسماعيل صبري مقلد. (١٩٦٦). االندونيسيا ومشكلة ماليزيا . *مجلة السياسة الدولية/ العدد ٦ ، ١٣٩.*

٢. امل عباس البحراني، و وفاء عبد المهدي راشد. (٢٠٢٣). *محاضرات في تحديث الدول الاسلامية المعاصرة تركيا- ايران -ماليزيا - اندونيسيا- باكستان.* بغداد.

٣. أمل عباس البحراني، و وفاء عبد المهديراشد. (٢٠٢٣). *محاضرات في تحديث الدول الاسلامية المعاصرة تركيا - ايران -ماليزيا-اندونيسيا- باكستان.* بغداد.

٤. عبد الرزاق مطلك الفهد. (٢٠٠٨). *جنوب شرق اسيا الحركة الوطنية والتدخل الامريكي.* بغداد.

٥. فايز صالح ابو جابر. (١٩٩٠). *الاستعمار في جنوب شرقي اسيا.* عمان.

٦. محمد عتريس. (٢٠٠٢). معجم *بلدان العالم.* القاهرة.

٧. يحيى بو عزيز. (٢٠٠٩). *الاستعمار الاوربي الحديث في افريقيا واسيا وجزر المحيطات.* الجزائر

8. Appleton and Company. (1903). *.Appletons' Annual Cyclopædia and Rwgister of Important Events 1902.* New York.

9. Barbara Watson Andaya و ،Leonard Y. Andaya..(1982) *A History of Malaysia.* London.

10. C. D. COWAN.(1961) *.Nineteenth-Century Malaya,The Origins of British Political Control.* London .

11. C. E. Buckland. (1906). *Dictionary of Indian Biography,.* London.

12. C. Northcote Parkinson.(1960) *British Intervention in Malaya 1867-1877* . Singapore .

13. D. G. E. Hall.(1955) *A History of South-East Asia.* New York.
14. ed., John S. Bastin. (1967) *The Emergence of Modern Southeast Asia: 1511–1957* . New York.
15. Emily Sadka.(1968). *The Protected Malay States, 1874–1895,.* Singapore,.
16. Eunice Thio.(1969) .*British Policy in the Malay Peninsula, 1880–1910. Vol. 1, The Southern and Central States.* Singapore .
17. Frank Swettenham..(1906). *British Malaya: An Account of the Origin and Progress of British Influencein Malaya.* London.
18. Hon-Chan Chai.(1964). *The Development of British Malaya, 1896–1909,.* London .
19. Hugh Low.(1988) *Sarawak, Notes during a Residence in That Country with H.H. the Rajah Brooke* . New York.
20. John G. Butcher.(1979). *The British in Malaya, 1880–1941: The Social History of a Europeanc Community in Colonial South-East Asia,* . Kuala Lumpur.
21. Justin Corfield و ،Robin S. Corfield.(2006). *Encyclopedia of Singapore.* he Scarecrow Press, Inc.
22. Lee و ،Mary Baldwin.(1903) .*Dictionary of National Biography.* London.
23. Macintyre.(1961) .Britain s Intervention In Malaya:The Originof Lord Kimberley s Instructions to Sir AndrewClarke in 1973. *Southeast Asian History V.2* ،47.
24. Mohamed Amin و ،Malcolm Caldwell..(1977) *Malaya: The Making of a NEO-COLONY.* Nottingham,.
25. Ooi Keat Gin.(2004) .*Southeast Asia: A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East Timor.* New York.
26. R. O. Winstedt و ،R.J Wilkinson.(1974). *A History of Perak.* Kuala Lumpur.
27. Rex Stevenson..(1975). *Cultivators and Administrators: British Educational Policy towards the Malays, 1875–1906,* . Kuala Lumpur.
28. Sidney Lee.(1901). *Dictionary of National Biography.* London.
29. Tom Marks.(1997). *The British Acquisition of Siamese Malaya, 1896–1909.* Bangkok .
30. Virginia Matheson Hooker.(2003). *A Short History of Malaysia: Linking East and West.* Australia,.

The Reviewer

1. Ismail Sabri Muqallad. (1966). Indonesia and the Malaysian Problem. International Politics Journal, Issue 6, 139.
2. Amal Abbas Al-Bahrani and Wafaa Abdul-Mahdi Rashid. (2023). Lectures on Modernizing Contemporary Islamic States: Turkey, Iran, Malaysia, Indonesia, and Pakistan. Baghdad.
3. Amal Abbas Al-Bahrani and Wafaa Abdul-Mahdi Rashid. (2023). Lectures on Modernizing Contemporary Islamic States: Turkey, Iran, Malaysia, Indonesia, and Pakistan. Baghdad.
4. Abdul-Razzaq Mutlaq Al-Fahd. (2008). Southeast Asia: The National Movement and American Intervention. Baghdad.
5. Fayez Saleh Abu Jaber. (1990). Colonialism in Southeast Asia. Amman.
6. Muhammad Atrees. (2002). Dictionary of World Countries. Cairo.
7. Yahya Bouaziz. (2009). Modern European colonialism in Africa, Asia, and the Pacific Islands. Algeria
8. Appleton and Company. (1903). .*Appletons' Annual Cyclopædia and Rwgister of Important Events 1902.* New York.
9. Barbara Watson Andaya و ،Leonard Y. Andaya..(1982) *A History of Malaysia.* London.
10. C. D. COWAN.(1961) .*Nineteenth-Century Malaya,The Origins of British Political Control.* London .
11. C. E. Buckland. (1906). *Dictionary of Indian Biography,.* London.
12. C. Northcote Parkinson.(1960) *British Intervention in Malaya 1867-1877* . Singapore .
13. D. G. E. Hall.(1955) *A History of South-East Asia.* New York.
14. ed., John S. Bastin. (1967) *The Emergence of Modern Southeast Asia: 1511–1957* . New York.
15. Emily Sadka.(1968). *The Protected Malay States, 1874–1895,.* Singapore,.
16. Eunice Thio.(1969) .*British Policy in the Malay Peninsula, 1880–1910. Vol. 1, The Southern and Central States.* Singapore .
17. Frank Swettenham..(1906). *British Malaya: An Account of the Origin and Progress of British Influencein Malaya.* London.
18. Hon-Chan Chai.(1964). *The Development of British Malaya, 1896–1909,.* London .
19. Hugh Low.(1988) *Sarawak, Notes during a Residence in That Country with H.H. the Rajah Brooke* . New York.

20. John G. Butcher.(1979). *The British in Malaya, 1880–1941: The Social History of a Europeanc Community in Colonial South-East Asia, .* Kuala Lumpur.
21. Justin Corfield و ،Robin S. Corfield.(2006). *Encyclopedia of Singapore.* he Scarecrow Press, Inc.
22. Lee و ،Mary Baldwin.(1903) *.Dictionary of National Biography.* London.
23. Macintyre.(1961) .Britain s Intervention In Malaya:The Originof Lord Kimberley s Instructions to Sir AndrewClarke in 1973. *Southeast Asian History V.2* ،47.
24. Mohamed Amin و ،Malcolm Caldwell..(1977) *Malaya: The Making of a NEO-COLONY.* Nottingham,.
25. Ooi Keat Gin.(2004) *.Southeast Asia: A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East Timor.* New York.
26. R. O. Winstedt و ،R.J Wilkinson.(1974). *A History of Perak.* Kuala Lumpur.
27. Rex Stevenson..(1975). *Cultivators and Administrators: British Educational Policy towards the Malays, 1875–1906, .* Kuala Lumpur.
28. Sidney Lee.(1901). *Dictionary of National Biography.* London.
29. Tom Marks.(1997). *The British Acquisition of Siamese Malaya, 1896–1909.* Bangkok .
30. Virginia Matheson Hooker.(2003). *A Short History of Malaysia: Linking East and West.* Australia,.